السنة: الخامسة المجلد: 05 العدد: 01 ص ص: 201 - 221
ISSN 2543-375X EISSN 2676-1645

المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة
Perpetual Security Threats in the Maghreb Region

سامي بخوش[1]، جامعة باتنة1
Sbekhouche2@gmail.com
وفاء بوراس، جامعة باتنة1
wafa199221@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/10 **تاريخ القبول: 2019/11/05**

ملخص:

تعتبر المنطقة المغاربية فضاء أساسيا للتبادل والتفاعل بين إفريقيا جنوب الصحراء والقارة الأوروبية، وهذا بفضل موقعها الجغرافي، مواردها البشرية وثرواتها الطاقوية، بذلك تحتل موقع جيوستراتيجي يجلب الأنظار. لكنها أيضا تعتبر منطقة غير مستقرة وغير آمنة في نفس الوقت، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دول المنطقة أصبحت اليوم متعددة ومتنوعة بين ما هو تقليدي على غرار التوترات بين الدول، وعناصر تشكل صفة جديدة للتهديدات كالإرهاب والهجرة غير الشرعية من جهة وتطور واستفحال الجريمة المنظمة من جهة اخرى.

الكلمات المفتاحية: المنطقة المغاربية – التهديدات الامنية – الارهاب – الهجرة غير الشرعية – الجريمة المنظمة.

Abstract:

The Maghreb region is a pivotal space for the exchange and interaction between Sub-Saharan Africa and European continent, thanks to its geographical location, human and energy resources, some of the factors that gave to the Maghreb a geostrategic position so it attracts attention. However, this region is vulnerable to multiple security threats that make it unstable. Some of these threats are still traditional, such as tensions between countries, with the presence of elements that

[1] - المؤلف المراسل

constitute a new form of threats such as terrorism and illegal immigration on one hand, and the development and spread of organized crime on the other hand.

Keywords: The Maghreb Region, Security Threats, Terrorism, Illegal Immigration, Organized Crime.

مقدمة:

تتموقع المنطقة المغاربية في نطاق جغرافي جعلها تنتمي إلى المجموعات الإسلامية والعربية والإفريقية والمتوسطية الأربعة، حيث يتبع تاريخ هذه المنطقة تعقيد القضايا المتعلقة بالأمن، خاصة وأنه منذ نهاية الحرب الباردة شهدت المنطقة تنامي مجموعة من التحديات والتهديدات الأمنية ذات الأبعاد المختلفة، في هذا السياق تبرز منطقة المغرب العربي كإحدى الفضاءات الجيوسياسية الهامة التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات نظرا لخصوصيتها المحلية وموقعها في مدار تنافس دولي بين القوى العالمية خاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي، الاقتصادي والهيكلي.

وفي هذا الإطار نجد أن منطقة المغرب العربي تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة، تتمثل أساسا في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة كالإتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية. حيث أن هذه الظواهر تتغذى على أوضاع إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية وعسكرية خاصة تعيشها دول المنطقة تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار.

من خلال ما تقدم ينطلق مقالنا هذا من إشكالية مركزية تتمثل في:

ما هو واقع التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية؟

ولمناقشة الإشكالية المركزية سنحاول من خلال هذا المقال التطرق الى المحاور التالية:

أولا: الإرهاب والهجرة غير الشرعية تهديدات حقيقية للمنطقة المغاربية

- الإرهاب كتهديد استراتيجي متنامي
- ظاهرة الهجرة غير الشرعية

ثانيا: تطور الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية

- الإتجار في المخدرات
- نقل وبيع الأسلحة الخفيفة

أولا: الإرهاب والهجرة غير الشرعية كتهديدات حقيقية للمنطقة المغاربية

عانت المنطقة المغاربية أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من إستفحال ظاهرة التطرف الديني الذي وجد بيئة حاضنة ودعم خارجي في نفس الوقت، تطورت هذه الظاهرة لتصبح تهديدا أمنيا متناميا يتمثل في الإرهاب، يواجه دول المنطقة وجعل منها منطقة غير مستقرة في جميع المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية. ونتيجة لهذه الظروف وجدت الدول المغاربية نفسها في مواجهة بعد آخر خطير عابر للحدود لا يقل أهمية عن الأول يتمثل في الهجرة غير الشرعية والتي سنتطرق اليها بالتحليل في هذا المحور.

- **الإرهاب كتهديد إستراتيجي متنامي:**

باتت قضية أو ظاهرة الارهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الحاضر - على الرغم أن الارهاب كجريمة ليس بالقضية الجديدة- إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب الدولي في الوقت الحاضر هو أنه أصبح ظاهرة عالمية، أي أنها لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو جماعات دينية أو عرقية معينة.

إن استفحال ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية يثير العديد من التساؤلات حول ظروف وأسباب نشأته وعوامل تطوره وتركيبته متعددة الجنسيات حتى أصبح عابر للحدود وحتى عابر للقارات. في هذا الإطار لا يمكن ان نتغافل عن الأوضاع السياسية والإجتماعية والاقتصادية السائدة والتي ساهمت بصورة مباشرة او غير مباشرة في صناعة الإرهاب في المنطقة المغاربية. حيث كانت شعوب المنطقة آنذاك تعاني من العجز الديمقراطي، الظلم الاجتماعي والبأس والإقصاء واليأس لدى الشباب المهمش. (Callies De Salies, 2010, P.248).

يعتبر الإسلام دين الدولة والسكان في المنطقة المغاربية بدأ تسييسه في سنوات ما بعد الإستقلال، اذ يعتقد الإسلاميون ان الأنظمة السياسية والإقتصادية القائمة في المنطقة مستوحاة من النماذج الأوروبية قد اخفقت في تحقيق تطلعات شعبوها ولهذا وجب تغيير النخب الحاكمة وتغيير الأنظمة القائمة. فكان التغيير بالنسبة لهم واجب ديني وسياسي وإجتماعي وأخلاقي وباستخدام جميع الوسائل لتحقيق غاياتهم (الإسلام الراديكالي). كل هذا في وسط إجتماعي غالبية سكانه يعتنقون الإسلام المعتدل المبني على السلم والتسامح. حيث كان التحدي الأكبر للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط هو الإسلام السياسي، حيث شهدت وواجهت دول المنطقة المغاربية تغييرات سياسية أدخلتها في أزمات إقتصادية وإجتماعية عميقة (De Vasconcelos, Álvaro, www.cidob.org.)

وعرف اقليم المغرب العربي ظاهرة الارهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه المشكلات، منها الاستبداد المحلي، والطغيان الاجنبي وما نتج عنها من توتر وشعور بالظلم والمهانة، وقد عرفت المنطقة المغاربية تطورا نوعيا في توجه بعض الجماعات الاسلامية، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة حيث القت هذه التطورات بأثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الامني، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التهريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المغاربي بصفة خاصة والامن الدولي بصفة عامة.

تحتضن المنطقة المغاربية العديد من الحركات الإرهابية، ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان هما: "الجماعة المسلحة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" فالأولى ذات بعد محلي والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة. فعندما دخلت الجزائر في حرب اهلية ضد هذه الجماعات الإسلامية (العشرية السوداء 1990-2000) إعتبرت دول الجوار نفسها انها محمية من ظاهرة الإرهاب، فإشراف الملك في المغرب على السلطة الدينية (أمير المؤمنين) وفي موريتانيا تم الدعوة الى التعليم الديني في المدارس القرآنية

التقليدية وفي تونس وليبيا تم اعتقال زعماء الحركات الاسلامية وتجريم وحظر نشاطها، اعتقدت هذه الدول بهذه الإجراءات انها كبحت انتقال الظاهرة الإرهابية الى اراضيها، لكن الهجومات التي ضربت مدينة جربة التونسية 2002، وإعتداءات الدار البيضاء ماي 2003، وهجومات لمغيتي في موريتانيا 2005، اثبتت ان خطر الإرهاب يهدد المنطقة المغاربية ككل وليس الجزائر فقط. اما في المغرب نجد جماعتين هما "السلفية للجهاد" أو السلفية الجهادية و"الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية". في حين تعيش ليبيا وضعاً أمنياً خطيراً دفع المجتمع الدولي ودول الجوار إلى دق ناقوس الخطر. وتعاني ليبيا من فوضى التنظيمات المسلحة التي اختلفت بين الإرهابية والإجرامية السياسية، أهمها جماعة "أنصار الشريعة" التي تسيطر على عدة مناطق كبنغازي ودرنة، إضافة إلى تنظيم "المرابطون" الذي كان ينشط في شمال مالي بقيادة الجزائري مختار بالمختار، وكذلك جماعة "البتار" التي توصف بالخطيرة بسبب عناصرها القادمة من "داعش". (Callies De Salies, 2010, P.250).

كما عرفت الجماعات الارهابية نشاطا زادت حدته وفعاليته في تونس بعد انهيار نظام بن علي (أنصار الشريعة الذي ظهر رسميا 2011 بعد الثورة، وجماعة عقبة بن نافع: هي مجموعة من العناصر الإرهابية الجزائرية تنشط على مستوى الحدود بين الجزائر وتونس).

"تنظيم القاعدة في دول المغرب الكبير، امتداد للجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي انشقت عن الجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة عام 1997 بزعامة حسان حطاب، وجاء هذا الانشقاق اعتراضا على استهدافها للمدنيين، وتركزت أعمال الجماعة السلفية في البداية على المواقع العسكرية، ولكن منذ عام 2003 وفى أعقاب الاحتلال الأميركي للعراق، تحولت للقيام بأعمال خطف الأجانب إلى جانب ضرب المواقع العسكرية، واتخذت أعمالها أبعادا إقليمية بعد أن أصبح عناصرها يجوبون في الصحراء الكبرى" (الكيلاني، 2018، https://sptnkne.ws/eP3n).

يبدو أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة (تحالف بين التنظيمات الإرهابية في المنطقة المغاربية وتنظيم القاعدة العالمي) بدأ ينتشر

ويخرج عن مساره التقليدي في الجزائر فقط، حيث قام بتطوير منطقة إقليمية للتجنيد ونظام تدريب منتشر عبر المنطقة المغاربية بصفة خاصة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة، والبدء في فتح جبهات جديدة من العمليات في كامل انحاء المنطقة والصحراء الكبرى والمناطق الحدودية بين الجزائر وتونس وليبيا والصحراء الموريتانية وحدودها مع مالي والنيجر، ما يجعل من عملية السيطرة عليها أمرا صعبا جدا. (De Vasconcelos, Álvaro, www.cidob.org)

يبدو أن الخلافات القائمة بين دول المنطقة المغاربية فوتت على نفسها العديد من الفرص لتنسيق جهودها في مكافحة الإرهاب، فعلى سبيل المثال نجد عدم توقيع المملكة المغربية على اتفاقية الجزائر لمناهضة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2002 بمناسبة قمة الاتحاد الأفريقي، وذلك بسبب حضور ممثلين عن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، التي ترى فيهم الرباط على انهم "ارهابيون ومرتزقة" يهددونها.

ولهذا يجب على دول المنطقة المغاربية تجاوز الخلافات التقليدية القائمة، وتحسين آليات تبادل المعلومات العابرة للحدود في مجال مكافحة الإرهاب، وضرورة القضاء على الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تدفع الناس الى الانضمام لهذه الحركات الإرهابية ومعالجة العوامل التي تعزز التطرف والتحول إلى العنف، ونشر ثقافة التسامح الديني وممارسة العدالة الإجتماعية والسياسية، ويجب على البلدان المغاربية ايضا توحيد إجراءاتها لمواجهة التحديات المشتركة، ليس فقط الإرهاب، ولكن أيضا الهجرة غير الشرعية التي تجعل المنطقة المغاربية منطقة عبور ووجهة في نفس الوقت.

- **ظاهرة الهجرة غير الشرعية:**

تقدم لنا مسألة الهجرة غير الشرعية مثالا آخرا لنزوح جماعي لسكان المنطقة المغاربية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، إذ تعتبر هذه الظاهرة تهديدا لحياة آلاف من السكان المحليين وكذلك لدول المنطقة، هذه الأخيرة تتعرض وباستمرار للعديد من الضغوط من قبل دول شمال المتوسط، حيث قامت الدول الأوروبية المجاورة بتطوير إستراتيجيات تهدف لتشجيع دول المنشأ وعبور المهاجرين للمراقبة أكثر وإدارة أحسن للحدود.

تشكل الهجرة غير الشرعية حالة معقدة جدا تشمل العديد من المجالات (الامنية، السياسية، الإقتصادية والإنسانية). وفي مواجهة هذا الواقع وجدت الدول المغاربية نفسها في وضعية جد صعبة بإعتبارها دول الانطلاق والعبور وفي نفس الوقت وجهة للمهاجرين الأفارقة. فظاهرة الهجرة غير الشرعية ذات اهمية خاصة في منطقة حوض المتوسط حيث تشكل قضية مركزية في العلاقات بين دول الضفتين فنجدها تدار في الضفة الجنوبية بطريقة فوضوية.

"فاذا كان للهجرة وضع مقنن يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 13 على اعتبار ان الهجرة هي اختيار شخصي لا يمكن لأي اجراء من اجراءات الدولة ان يمنع الناس من التنقل الا ان الدول من حقها التحكم ومراقبة حركة الدخول والخروج على حدودها" (بركان، 2012، ص.35).

أصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الاوربية تصنف من أهم القضايا الامنية خاصة بالنظر الى العلاقة المحتملة بين الارهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات ارهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين من المنطقة المغاربية، وقد ركز الاهتمام من طرفها على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين الى الشواطئ الاوروبية بأليات أقل ما يقال عنها امنية، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهديد اقتصاداتها، وبذلك أصبح ينظر الى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية الى الشمالية على انها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن المغاربي وهذا ما يؤدي الى انتشار حالات عدم الإستقرار والإنفلات الأمني.

في ظل هذه الظروف، اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير لإقناع بلدان العبور والمغادرة للتعاون في مجال مكافحة الظاهرة. حيث قالت " Benita Ferrero-Waldner" مفوضة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبية: "هذه الإجراءات الجديدة مصممة لمنع الحوادث المأساوية في البحر التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الناس، إن مسألة الهجرة هي أولوية في علاقاتنا مع الدول المجاورة، وهذه المجموعة من التدابير مثال جيد لدعمنا في جميع أنحاء المنطقة لمساعدة جيراننا على تحسين إدارة حدودهم ورعاية المهاجرين".

(http://europa.eu/rapid/press-release_IP-06967_fr.htm?)، ويركز الاتحاد الأوروبي على التعاون مع دول الضفة الجنوبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بخصوص هذه المسألة.

تعد الهجرة غير الشرعية أحد أوجه التفاعل الانساني في المجال الاورو مغاربي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية قد إزداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الارهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية، الامر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الاخطار ومنها الهجرة غير الشرعية. (كاضم، 2000، ص.40).

ولمواجهة هذه الظاهرة عقدت العديد من المؤتمرات بين الجانبين الأوروبي والمغاربي على غرار مؤتمر الرباط جوان 2006 وطرابلس في نوفمبر من نفس السنة، وتؤيد الجزائر النهج الأفريقي-الأوروبي الذي لا يمكن بموجبه فصل حل مشكلة الهجرة عن مسألة التنمية في جميع المجالات. ففي أفريل 2006، استضافت الجزائر اجتماعاً لخبراء أفارقة رفيعي المستوى دعوا إلى "نهج شامل ومتكامل ومتوازن ومتماسك" لظاهرة الهجرة غير الشرعية. لكن الأوضاع التي شهدتها ليبيا ما بعد القذافي جعل منها ممرا مفتوحا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الأوروبية، حيث سجلت وكالة رصد الحدود الخارجية الأوروبية (Frontex) ما لا يقل عن 31500 مهاجر غير شرعي على السواحل الإيطالية كانوا يخططون للهجرة نحو اوروبا .(Thierry, 2013). أما بالنسبة لموريتانيا، فقد وقعت في جوان 2003 وفي مارس 2006 اتفاقات بشأن الهجرة غير الشرعية مع إسبانيا. وبموجب هذه الاتفاقيات، يجب عليها أن تقبل وجود القوات الإسبانية على أراضيها وإعادة قبول المهاجرين الموريتانيين إلى ترابها، وكذلك قبول مواطني الدول الأخرى الذين حاولوا الوصول إلى إسبانيا من شواطئها. وفي المقابل تعهدت إسبانيا بتوفير المعدات والتدريب للسلطات الموريتانية لتعزيز السيطرة على حدودها البحرية.
(https://www.amnesty.org/fr/documents/AFR38/001/2008/fr/

وكجزء من هذه الاتفاقات تم إنشاء مركز اعتقال في مدينة نواذيبو الموريتانية (المدينة البحرية). وهو مركز قديم اعيد تأهيله من قبل السلطات الموريتانية والإسبانية في بداية عام 2006. وتعتمد إدارة المركز على السلطات الموريتانية ويقوم الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتوفير التمويل وتوصيل الغذاء. ولقد ادانت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر عام 2008 حول وضع المهاجرين غير الشرعيين في موريتانيا، الظروف الصعبة التي يعيش فيها المهاجرون في مركز الاحتجاز هذا. وهكذا اعتمدت البلدان المغاربية في السنوات الأخيرة تدابير صارمة ضد المهاجرين السريين وتتعلق هذه التدابير بالدخول بغرض الإقامة والعمل غير القانوني للأجانب (في الجزائر القانون رقم: 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008، في تونس القانون العضوي رقم: 2004 المؤرخ في فيفري 2004، في المغرب القانون 02-03 الصادر عام 2003).

وهكذا تشكك مسألة المهاجرين غير الشرعيين العابرين عبر البلدان المغاربية في العلاقة الحساسة بين المشاكل المرتبطة بالهجرة وحقوق الإنسان وجانب آخر من الخطاب المتناقض الذي يوجهه الاتحاد الأوروبي إلى البلدان المغاربية. فمن ناحية تشجع أوروبا البلدان المغاربية على الامتثال للمعايير الأوروبية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى تغض الطرف عن سوء معاملة المهاجرين غير الشرعيين في البلدان المغاربية والظروف الصعبة التي يعيشونها.

ففي السنوات الأخيرة بدأ يظهر صوت المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني المغاربي والمنتديات المختلفة من اجل احترام حقوق المهاجرين وكرامتهم واقتراح آليات لكبح انتشار الظاهرة، لكن دور هذه التنظيمات لا يزال مقتضبا نتيجة انغلاق الانظمة السياسية في المنطقة والرقابة المفروضة على تنظيمات المجتمع المدني ونشاطاتها المختلفة.

في ظل الاضطراب السياسي والأمني في المنطقة المغاربية (الثورة التونسية، الحرب الأهلية في ليبيا ما بعد القذافي، الخلاف الجزائري-المغربي، الوضع غير المستقر في الحدود بين موريتانيا وليبيا)، لا تزال قضية الهجرة غير الشرعية تؤثر على المشهد السياسي والأمني للمنطقة. خاصة وانه لا توجد سياسة شبه

إقليمية مشتركة في مجال مكافحة هذه القضية الشائكة. حيث تعتبر حكومات ما بعد الثورة في المنطقة المغاربية ميراثاً من الأنظمة السابقة في سياساتها تجاه هذه القضية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتطور الجريمة المنظمة (الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الخفيفة...) وغيرها من الظواهر التي تضرب استقرار المنطقة المغاربية.

ثانيا: تطور الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية:

بفعل الموقع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي أصبحت معظم دولها تعاني من أوجه الجريمة المنظمة المختلفة (تبييض الأموال، تهريب الأسلحة، الجريمة الإلكترونية، التجارة بالبشر، ...وغيرها) التي تتخذ أبعادا عدة وتأثيرات مختلفة على مجالات كثيرة بتنامي مظاهر العنف وانهيار قيم المجتمع وتفشي الآفات الاجتماعية، وبالطبع لها تأثيرات على الجانب السياسي (Favaral, 2002, P.09).

تعتبر الجريمة المنظمة كتهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته الى المنطقة المغاربية لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطة الدولة. ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها.

فنجد ان الجريمة المنظمة تشكل خطرا إضافيا على أمن دول المنطقة المغاربية وعلى أمن شعوب العالم كلها، فكثيرا ما يقود سوء إدارة الشؤون العامة والنزاعات المسلحة وتهريب الأسلحة الخفية والمخدرات إلى إضعاف البنى التحتية للدول والمجتمعات، فإنهار مؤسسات الدولة بسبب تراكم عناصر تفكك المؤسسات والبنى التحتية، يؤدي الى انتشار الجريمة المنظمة نظرا لتلاشي دور الدولة وهو ما يؤثر بشكل مباشر على أمن أوروبا. (خاطر، 2011، ص.510).

وتشكل الجريمة المنظمة تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي ويمثل هجوما مباشرا على السلطة السياسية والتشريعية، بل

تتحدى سلطة الدولة نفسها وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وتضعفها مسببة فقدانا للثقة في العمليات الديمقراطية وهي تخل بالتنمية، وتحرف مكاسبها عن اتجاهها الصحيح، ولقد ساعدت الظروف والتغيرات العالمية على زيادة حجم التنظيمات الإجرامية عبر الدول وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية وثورة الاتصالات والمواصلات وانعكس ذلك على زيادة أنواع الأنشطة التي تمارسها العصابات الاجرامية عبر الدول. (عباسي، 2014، ص.53).

إن تصاعد خطورة هذه الجرائم قد انعكس سلبا على الدول مما ادى الى عجزها بحيث لم تعد قادرة على مواجهتها بمفردها بما في ذلك الدول الكبرى والمتقدمة، بحيث برزت الجريمة المنظمة وانتقلت في ممارسة نشاطاتها الاجرامية من النطاق الداخلي الى النطاق الدولي مستغلة في ذلك عدم وجود تنسيق كافي بين الدول في مختلف المجالات خاصة المجال القانوني والقضائي والمجال الأمني، وهذا يوضح لنا أنه لا يمكن إيجاد حلول لمكافحة هذه الظاهرة في النطاق الداخلي للدولة فالجريمة المنظمة بأنشطتها المتعددة والمختلفة تسعى للتأثير على تماسك المجتمعات واستقلال الدول وبالتالي التأثير على المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية وهذا ما دفع المجتمع الدولي بالاهتمام بهذه الظاهرة وذلك بتنسيق الجهود الدولية. (صالح، 2009، ص.09). وهنا نبرز بعض صور الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية:

- **الإتجار في المخدرات:**

تعتبر ظاهرة الإتجار في المخدرات النشاط الذي يتطور في تربة خصبة مثل منطقة المغرب الكبير، حيث يظهر غياب التنسيق بين الدول لمحاربتها، فظهور سوق المخدرات غير المشروعة في أغلبية المجتمعات المغاربية هو ظاهرة حديثة وفي نمو متزايد، يشكك في سلطة الدول وأمنها واستقرارها والحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والإجتماعية، فوفقا للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "فإن القيمة السوقية للكوكايين العابرة لمنطقة غرب افريقيا كل عام تقدر بنحو 1.25 مليار دولار" (http://www.un.org/News/fr-

press/docs/2013/CS11224.doc.htm)، فالإتجـــار بالمخـــدرات لـــيس مشكلة صحية فحسب، بل مشكلة تتعلق بالتنمية والأمن في المنطقة المغاربية.

إن المنطقة المغاربية كجزء كبير من إفريقيا تتميز أيضا بالتخلف والتبعية والإفراط في المديونية، إذ أن حدودها مع مركز غرب إفريقيا وقربها من أوربا هي الوجهة المفضلة التي تجعلها مهمة لحركة المرور غير القانونية للإتجار بالمخدرات. وقد تمكنت شبكات واسعة من التطور على مدى سنوات عديدة في المنطقة المغاربية من إنشاء شبكات متاجرة بالمخدرات في كل دولة تكتسب زخما بدعم من شركاء محليين في كل دولة.

"فقد تم توقيف تسعة من مهربي المخدرات في 13 مارس 2012 في المملكة المغربية (4 ليبين و5 مغاربة) واعتراض 17.5 طن من الحشيش مخطط له ان يروج في المنطقة" (vincent, 2012) .

ولعل الحادثة المهولة التي تم احباطها في ميناء وهران في الجزائر من قبل حراس السواحل التابعة لوزارة الدفاع الوطني (قضية البوشي) والتي كانت تهدف الى اغراق الجزائر بـ: 701 كلغ من الكوكايين وبتواطئ من مسؤولين نافذين في السلطة تظهر أنه تم تركيب شبكات حقيقية متواطئة مع جهات نافذة في انظمة دول المنطقة.

فالإتجار بالمخدرات هو حقيقة لا يمكن دحضها في المنطقة المغاربية، ولا يمكن لأحد أن ينكر هذه الأفة التي تتمتع بدعم محلي واسع النطاق على الرغم من الوسائل الهائلة الموجهة للتخفيف من عواقبها ووقف الشبكات المتاجرة لها والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدول، على سبيل المثال في المغرب في 2009 تم توجيه الاتهام لعدد كبير من مسؤولي الأمن بعد تفكيك شبكة كبيرة للمتاجرة بالمخدرات متكونة من مدنيين ورجال الأمن باختلاف انتماءاتهم: "عدد المتهمين يشمل 26 مدنيا و29 عنصرا من البحرية الملكية و17 من رجال الدرك و23 عنصرا من قوات المساعدة" (jeune afrique, 2009

من هذا الواقع فإن خطورة الوضع في المنطقة تثير الكثير من الأسئلة: من الذي يدعم تجار المخدرات؟ ومن هم الزعماء الحقيقين لهذه الظاهرة؟ من أين جاؤوا؟ ما هي الوجهة وأين يبيعون منتجاتهم؟

في المنطقة المغاربية يعتبر المغرب أكبر منتج ومصدر للحشيش في العالم الى جنب أفغانستان،

(https://www.unodc.org/unodc/secured/wdr_F.pdf)،

ففي نهاية السبعينيات من القرن العشرين كانت زراعة القنب الهندي في المملكة المغربية على الأرجح أقل من 10000 هكتار مقارنة ب 150.000 هكتار في عام 2002. ففي عام 2011 اكد تقرير من مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC انه اصبح هناك 47.500 هكتار بفضل سياسة القضاء على المزارع المخصصة لذلك، وبهذا اعتمد مجلس جامعة الدول العربية عام 2010 برنامجا مدته خمس سنوات لتحسين مكافحة المخدرات والجريمة في منطقة المغرب، ومن المتوقع أن تتناول برنامج القضايا الرئيسية في المنطقة بما في ذلك الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

أما بالنسبة للجزائر، يرى الكثير من المختصين بانها لا تزال منطقة عبور للمخدرات. وبحسب موقع المعلومات "Tout sur l'Algérie"، تم ضبط أكثر من 200 طن من القنب الهندي خلال عام 2013 مقارنة بـ 157 طن في عام 2012، بزيادة قدرها 34٪ ". ووفقاً للمكتب الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان (ONLDT) فقد تناقصت الكمية التي تم ضبطها في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014 والتي بلغت 59 طنا (shorturl.at/BIKRY).

كل هذه الأرقام تثبت ان الجزائر كذلك تعتبر منطقة اتجار بالمخدرات ووجهة سهلة بفضل حدودها الصحراوية الطويلة مع دولتي مالي والنيجر اضافة الى عمل المهربين على الحدود مع المملكة المغربية.

وفقا لمصادر مختلفة، تحتل ليبيا ما بعد القذافي مكانا استراتيجيا في تجارة المخدرات نحو الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، فمسارات الإتجار بالمخدرات تتطور باستغلال الأوضاع غير المستقرة في بعض الدول وهشاشة النظام الأمني بها، ما جعل وضعية الإتجار بالمخدرات تتطور بكثرة في ليبيا نتيجة تلك الأوضاع (galthier, 2013). فانتشار الجماعات الإرهابية في ليبيا جعلها تتحالف مع تجار المخدرات وتوفر لهم الحماية وتأمين عبور بضاعتهم مقابل تمويلهم وتزويدهم بالأسلحة المختلفة.

هكذا تعتبر الأنشطة المكثفة التي يقوم بها تجار المخدرات في المنطقة المغاربية مرتبطة بجماعات الجريمة المنظمة المتخصصة في غسيل الأموال، والتي تعتبر من المشاكل الرئيسية على الساحة الدولية.

وتشمل أيضا تهريب رؤوس الأموال والتهرب الضريبي والفساد على جميع المستويات. ففي 8 و9 ماي 2011 عقد اجتماع في باريس ضم وزراء من 22 دولة، وممثلون لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وممثلون عن الإنتربول واليوروبول والبنك الدولي لوضع خطة عمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي. اختتم الاجتماع الذي استمر ليومين، والذي تم تنظيمه استعدادًا لقمة مجموعة الثماني يومي 26 و27 ماي 2011، بتقديم عرض يهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات الأفريقية والأوروبية، وذلك لمنع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الاستفادة من تهريب المخدرات والأسلحة في المنطقة. وخلال الاجتماع، قال وزير الداخلية الجزائري آنذاك دحو ولد قابلية: "سمحت حركة المرور لهذه المجموعات بجمع مبالغ كبيرة جداً من المال، مما سمح لها بتعزيز وجودها في المنطقة المغاربية، وتحسين قدراتهم العسكرية وتعزيز حركاتهم بالموارد. (http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/fr/features).

- **نقل وبيع الأسلحة الخفيفة:**

يقول الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان: "نظرا للمذبحة التي تسببها، يمكن أن تكون الأسلحة الخفيفة مساوية للأسلحة الدمار الشامل" (Annan, 2000, P.52).

إن مسألة الأسلحة الخفيفة التي تمتد أثارها المشؤومة إلى التهديدات الخطيرة والعالمية للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الحدود، أصبحت تطرح الأن بشكل اكبر من وقت مضى، فإفريقيا بصفة عامة هي السوق الاكثر ربحية لتهريب الأسلحة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة لم تمنع من هذه الظاهرة الخطيرة، فالإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة هو وباء آخر يهدد الأمن في المنطقة، ومع ذلك فإن الرغبة في تحقيق الانسجام والعمل المشترك لمكافحة تداول الأسلحة الخفيفة انعكس في سياسة الوقاية للأمم المتحدة،

حيث اعتمدت هذه الأخيرة في عام 2001 برنامج عمل لمكافحة التجارة المزدهرة في الأسلحة الخفيفة وبجميع انواعها وأشكالها، وقد شدد البرنامج الذي ينطبق على جميع الدول الاعضاء على الأثار السلبية لهذه الأسلحة على الامن والتنمية الإقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بموريتانيا وهي دولة مغاربية ساحلية، فإن مسألة تداول الأسلحة الخفيفة منتشرة في كل مكان، نظرا للفوضى التي تميز حدودها مع مالي، الجزائر والصحراء الغربية، هذا ما جعلها وجهة سهلة للمتاجرين بهذا النوع من الأسلحة. فعدم الإستقرار السياسي في موريتانيا يعتبر احد اهم اسباب انتشار الأسلحة الخفيفة، ومن مصادر انتشارها نجد السوق السوداء (من الصحراء الغربية ومالي، ومن بلدان الجنوب ايضا مثل غينيا)، ومصدر آخر يتمثل في تهريبات الأسلحة من مخزون الجيش الموريتاني خاصة في منطقة الجنوب الشرقي (Perzard et Glatz, 2010, P.92).

ومن المهم جدا الإشارة هنا الى مسؤولية الحكومة الموريتانية خلال مختلف الأزمات التي مست موريتانيا في استدعاء السكان المدنيين للدفاع عن اراضيها خلال التوترات مع جبهة البوليساريو الصحراوية والسينغال، حيث قامت الحكومة بتوزيع الأسلحة على السكان في المناطق الحدودية بدون تسجيل وبشكل غير ممنهج. الأمر الذي جعل من استيراد الأسلحة الموزعة امرا مستحيلا.

أما في الجزائر فظاهرة انتشار الأسلحة وبيعها تعود لسنوات الاستعمار الفرنسي وامتدت الظاهرة لسنوات (العشرية السوداء)، حيث تظهر الإحصائيات الحجم الهائل للأسلحة التي يتم احتجازها بشكل غير قانوني في الجزائر، فساعد الإرهاب الذي ضرب الجزائر لأكثر من 15 سنة في التدفق الهائل للأسلحة والبنادق والمدافع الرشاشة (الكلاشينكوف والصواريخ وقاذفات الصواريخ وغيرها) من الحدود الجنوبية مع مالي والنيجر من قبل الإرهابيين الذين وجدوا في هذه المناطق مصدرا رئيسيا للإمداد، بعد إغلاق الحدود الغربية للجزائر.

ولقد ساعد في الآونة الاخيرة التحالف المتين بين الجماعات المسلحة وعصابات المهربين في ازدياد حجم هذه الحركة، خاصة منذ أواخر التسعينات، إلى درجة أصبح فيها أمرًا شائعًا أن يشتري سلاح كلاشينكوف في ولايات مثل: ورقلة وتمنراست والوادي وإليزي. وتعتبر منطقة باتنة مركزا لتهريب الأسلحة الخفيفة، فموقعها الجغرافي وحدودها مع خمس ولايات جعلها مسرحًا متميزًا للعصابات الإجرامية.

توضح البيانات والإحصائيات مدى انتشار الأسلحة الخفيفة في الجزائر. ووفقًا لصحيفة "Réflexion" اليومية، في عام 2009 سجلت قوات الأمن 15 مصادمات مع مهربي المخدرات مزودين بأسلحة مختلفة ومتنوعة، وتؤكد نفس الصحيفة أن "العدالة عالجت 1040 حالة تخص الاتجار بالأسلحة والذخيرة. وفي جانفي 2010، تمت معالجة 107 حالات تهريب أسلحة في الجزائر. وهناك بعض المناطق في الجزائر تعرف بمناطق الاتجار بالأسلحة الخفيفة (تمنراست، تندوف، أدرار، بشار وتلمسان). ووفقاً لمعلومات صحفية، فإن جزءاً كبيراً من سكان الجزائر يملكون بنادق صيد ومسدسات غير مصرح بها. اضافة الى وجود مصانع تقليدية وحديثة لتصنيع الأسلحة الخفيفة (Réflexion, quotidien algérien, 2010.) لقد أدت ظاهرة الإرهاب إلى تفاقم ظاهرة تداول وبيع الأسلحة الخفيفة في الجزائر. وجعلت سنوات العشرية السوداء من هذا البلد أرضا خصبة لتهريب والإتجار في الأسلحة الخفيفة.

في حين يعتبر الوضع غير المستقر في ليبيا نتيجة الثورة واسقاط نظام القذافي والنزاع المسلح حول السلطة وضعا مشجعا لإستفحال ظاهرة الاتجار بالأسلحة الخفيفة. خاصة بعد نهب الميليشيات المتنازعة لمخزونات سلاح القذافي (vincent, 2012). وفي هذا السياق، يمكن لجماعات تهريب الأسلحة الاستفادة من الوضع السائد على الحدود بين الجزائر وليبيا وتونس واستغلاله للإتجار بأكبر حجم للأسلحة. هذه الأوضاع في ليبيا جعلت من دول الحدود تواجه تهديدات امنية خطيرة نتيجة لتدفق الأسلحة من ليبيا وانتشار تجارتها على الحدود بين تونس والجزائر. ما ادى بالجزائر لرفع حالة التأهب القصوى

على حدودها مع ليبيا وباستخدام جميع الوسائل المتاحة للجيش الجزائري لمنع ظاهرة تهريب الأسلحة.

هكذا تعتبر ظاهرة نقل وبيع الأسلحة الخفيفة ظاهرة تقلق جميع الجهات الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي، ففي تقرير حديث حول هذا الموضوع، دعت الأمم المتحدة إلى تقرير حظر الأسلحة على ليبيا الى حين نزع سلاح الميليشيات المتنازعة، إذ يجب التعبير عن التعاون في هذا المجال من خلال التنسيق الحقيقي بين دول المنطقة أي جيران ليبيا كالجزائر وتونس، وأيضا من قبل مجلس الأمن الدولي والدول الاوروبية.

من خلال ما تقدم تحتل عمليات الاتجار بالأسلحة مكانا مرموقا بين النشاطات الإجرامية بالنسبة للجماعات الاجرامية المنظمة بالمنطقة المغاربية، حيث تجنى من ورائها أموالا ضخمة نظرا للحظر المضروب على الأسلحة في أغلب دول العالم، وقد شهدت خلال السنوات الاخيرة دول المنطقة المغاربية تطورا ملحوظا في عمليات تهريب السلاح وبيعه، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الرقابة من جانب بعض الدول وعدم مراعاة قواعد السلوك المقررة دوليا في مجال بيع الأسلحة. (الصيفي، 1999، ص.33).

وتشير الاحصائيات الى أن إفريقيا تخسر ملايين الدولارات نتيجة للنزاعات وانعدام الامن، وأن المنطقة المغاربية اكثر عرضة للخطر نتيجة النزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية وغياب الرقابة الحكومية على مخزون الجيش والشرطة، والأنشطة الارهابية، والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة ذات الصلة، كما هو الحال في ليبيا بعد سقوط نظام "العقيد معمر القذافي" وتعرب الجزائر في كل مرة عن قلقها من هذه الوضعية التي باتت تشكل خطرا كبيرا على المجتمع الجزائري.

إذا تظهر مدى خطورة الإتجار غير المشروع بالأسلحة على الدول والأشخاص، ذلك أن الانتشار الهائل لهذه الظاهرة يؤدي الى تأجيج العنف وانتشار اللامن ولا استقرار على دول المنطقة المغاربية، وهو ما من شانه في كثير من الحالات، ان يدفع الدول الى شراء الأسلحة (السباق نحو التسلح) للدفاع عن نفسها من أي خطر او أي تهديد.

هكذا، تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود واحدة من اخطر الظواهر الإجرامية الحديثة، تشكل تحديا بارزا لدول المنطقة المغاربية والمجتمع الدولي ككل بفعل ما تنطوي عليه من تهديد صارخ للأمن والاستقرار على المستويين الدولي والوطني، ناتج عن خصوصية هذه الجريمة وتميزها عن باقي النظم الاجرامية الاخرى، خاصة من حيث إمكانية تدويل الانشطة الاجرامية المرتكبة في سياقها عبر الدول والقارات (louboutin, 2012).

خاتمة:

في الاخير يمكن القول أن منطقة المغرب العربي تشكل أحد أهم الفضاءات الجغرافية التي أصبحت تثير اهتماما دوليا بالغا في السنوات الاخيرة، خاصة ما تعرفه المنطقة من تهديدات امنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي باتت المحرك الأساسي لسياسيات القوى الكبرى بعد هذه الأحداث الا وهو تهديد الارهاب، إضافة الى أن المنطقة تعاني شتى أنواع التهديدات الامنية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة وتجلي العولمة بمختلف مظاهرها، من جريمة منظمة إلى هجرة غير شرعية...، كل هذه العناصر جعلت المنطقة المغاربية على قدر كبير من الاهمية الاستراتيجية، إذ أصبحت منطقة للتهديدات والفرص في أن واحد. وما يؤشر على أهمية المنطقة، هو تعرضها لتدخلات دولية عدة خلال السنوات الاخيرة الماضية.

ان التحديات والتهديدات التي تشهدها منطقة المغرب العربي متشابكة ومتداخلة، يغذي بعضها بعضا إلى حد أنها تشكل حلقة مفرغة يجب العمل على كسرها اولا قبل الانتقال إلى المواجهة الجزئية لكل تحدي على حدى، وذلك من خلال تواصل صناع القرار المحليين والدوليين إلى الإدراك الجيد والشامل لمصادر التهديد الحقيقية في منطقة المغرب، من خلال تجاوز التعامل فقط مع المشاكل الطارئة كالإرهاب والتركيز على مختلف القضايا الامنية والإجتماعية والثقافية الاخرى التي ظهرت في المنطقة.

إن بروز الظاهرة الارهابية في المنطقة كتهديد جديد يعود إلى تسعينيات القرن العشرين في نطاق محدود ليصبح ذو خصوصية مغاربية ابتداء من 2011 أين تشاركت جميع الوحدات في معضلة انتشار هذه الظاهرة ما قد يطرح

تفاوتا في استخدام لفظ الجديدة وان كانت الظاهرة بتجلياتها الحالية تتواجد بواقع جديد وفي وضع مختلف، ناهيك عن استثمارها في مظاهر انتشار السلاح الذي اصبح يغذي كل المظاهر الفوضوية في المنطقة، وساهم بشكل كبير في تقوية الظاهرة الارهابية وتمكينها من توسيع الخيارات والأهداف، وامتداد ذلك إلى الفضاء المغاربي عبر انتشار العنف البنيوي ما ساهم في إعادة تنشيط خطوط الهجرة غير الشرعية وكذا الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها حيث تبرز التعقيدات الامنية المنتشرة تداخل هذه الفواعل عبر فضاء واسع يحتاج إلى تفكيك هذه الظواهر بهدف الانطلاق في إعادة البناء.

قائمة المراجع:

أولا– الكتب

الصيفي، مصطفى عبد الفتاح وأخرون. (1999). الجريمة المنظمة: التعريف والانماط والاتجاهات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية.

كاظم، نجيب. (2000). الهجرة المغاربية وواقع العنصرية والعداء للأجانب في بعض بلدان الاتحاد الأوربي، الكتاب الثاني.

Callies De Salies, Bruno. (2010). Le Grand Maghreb Contemporain: Entre régimes autoritaires et islamistes combattants, Paris: Jean Maisonneuve.

Kofi, Annan. (2000). We the people: The rôle of the United Nations in the 21st Century (Nous, le peuple: le rôle des Nations Unies dans le 21e siècle) », New York: ONU.

Louboutin, Jean-Michel. (2012). Interpol et la lutte contre la criminalité organisée, ouvrage : La criminalité organisée. Droit français, droit international et droit comparé, France: Lexis Nexis.

ثانيا – الأطروحات، الدوريات والملتقيات

بركان، فايزة. (2012/2011). أليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجيستير الجزائر: جامعة باتنة.

صالح محمد فوزي. (2009). الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الانسان، مذكرة ماجيستير، الجزائر: جامعة المدية.

الحبيب، عباسي محمد. (2013/2014). الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة تلمسان.

خاطر، مايا. (2011) الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، عدد03.

Galthier, Mathieu. (2013). Libye la proie des trafiquants. Sud Ouest.

Hugeux, Vincent. (2012). Les armes de Kadhafi, un legs mortel pour l'Afrique. L'expresse.

Gilles Favaral ,Garrigues. (2002). La Criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer ? l'économie politique, n55.

Réflexion, (quotidien algérien).(2010) Selon la Gendarmerie Nationale: plus de 300.000 armes en circulation en Algérie ».

Portes, Thierry. (2013). La Lybie redevient la plaque tournante du trafic de migrants africains. Le Figaro.

Duhem, Vincent.(2012). Trafic de drogue: un réseau international démantelé au Maroc. Jeune Afrique.

Jeune Afrique. (2009). 96 inculpation liée au démantèlement d'un réseau de trafic de drogue. Jeune Afrique.

ثالثا–المواقع الالكترونية

مصطفى الكيلاني، خريطة التنظيمات الإرهابية في شمال افريقيا، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2018/11/25 في:

https://sptnkne.ws/eP3n

De Vasconcelos, Álvaro. Directeur de Institut d'Études sur la Sécurité de l'Union Européenne, « Comprendre la sécurité autrement: une issue à l'impasse du processus de Barcelone », consultable sur le site: www.cidob.org

Commission Européenne. Mauritanie: nouvelles mesures pour lutter contre l'émigration clandestine vers l'UE.-IP/967 ,10/ 07/ 2006. Disponible à l'adresse :

http://europa.eu/rapid/press-release_IP-06967_fr.htm?locale=FR.

Rapport Amnesty international. Mauritanie personne ne veut de nous. 1 juillet 2008, N° d'index: AFR 38/001/2008. Disponible à l'adresse :

https://www.amnesty.org/fr/documents/AFR38/001/2008/fr/

Conseil de Sécurité. Lutte contre le trafic de drogues en Afrique de l'ouest: le conseil appelle à une action coordonnée pour renforcer l'application des initiatives régionales. Déclaration présidentielle, séance-matin, 7090, du 18/12/2013. Consultable sur le lien :

http://www.un.org/News/fr-press/docs/2013/CS11224.doc.htm

Office des Nation-Unies contre la drogue et le crime, rapport mondial sur la drogue, 2013, consultable sur le lien :

https://www.unodc.org/unodc/secured/wdr/wdr2013/WDR2013_ExSummary_F.pdf

Maghreb Emergent. Algérie: plus de 59 tonnes de résines de cannabis saisies en quatre mois. du 06 juillet 2014. Disponible sur le lien :

http://www.maghrebemergent.com/actualite/breves/fil-maghreb/item/38836-algerie-plus-de-59-tonnes-de-resine-de-cannabis-saisies-en-quatre-mois.html

Site d'information Magharebia consultable sur lien suivant :

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/fr/features/awi/features/2011/05/16/feature-02

Pezard, Stéphanie. Glatz, Anne-Kathrin. Armes légères et sécurité en Mauritanie, une perspective nationale et régionale. une étude du Small Arms Survey, publiée en juin 2010, p. 92. Disponible à l'adresse :

http://www.smallarmssurvey.org